

تقدير موقف حول

التداعيات الاقتصادية

لوباء كورونا وطرق المواجهة

April 2020

في اليمن



ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN

فريق الاصلاحات الاقتصادية - اليمن

مقدمة:

رغم صعوبة تقدير حجم الخسائر التي يمكن ان يخلفها وباء كورونا المستجد (COVID19) على الاقتصاد اليمني لكن ما نشاهده من تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي وتأثيراته على الاقتصاد المحلي باتت واضحة للعيان. وبالإضافة إلى الخسائر المدمرة على صحة الانسان سوف يتسبب الوباء في اضطراب اقتصادي كبير حيث يتوقع أن تنعكس تداعياته على انخفاض في الطلب المحلي والخارجي وتراجع في التجارة الدولية وتعطيل العملية الانتاجية ناهيك عن صعوبة في الاوضاع المالية للمواطنين والحكومات على حد سواء.

إن تفشي هذا الوباء سيشكل تحديا كبيرا للدول الهشة ومنها اليمن لاسيما في ظل نظام صحي ضعيف وغير قادر على تلبية متطلبات الازمة، حيث من المتوقع ان تنخفض الواردات بسبب الاضطرابات في التجارة العالمية الامر الذي سيؤدي إلى نقص في الإمدادات الطبية والسلع الأخرى مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار!

ويدرك فريق الإصلاحات الاقتصادية حجم الكارثة الكبيرة التي بدأت تداعياتها على الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن جراء انتشار فيروس كورونا في العالم، وما سيحدث من تطورات سلبية في هذا الشأن مستقبلا على الصعيد الاقتصادي والإنساني لذا تأتي مساهمته هنا من خلال ورقة تقدير الموقف تستعرض التحديات وسبل المواجهة للتداعيات الاقتصادية والإنسانية للوباء.

ورغم أنه لم يتم الإعلان عن تسجيل أي حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد حتى كتابة هذا التقرير إلا أن الاثار السلبية بدأت تلقي بظلالها على الوضع في اليمن، بل إن الكارثة ستكون أكبر في حال بدأ المرض بالتفشي لاسيما مع هشاشة النظام الصحي في اليمن جراء الحرب الدائرة في اليمن منذ خمسة أعوام.

إن هذا الوضع الخطير يتطلب حشد كافة الطاقات والامكانيات لمواجهته لاسيما ونحن نرى التحديات التي تواجهها الدول العظمي في مواجهة هذا الوباء بما تمتلكه من إمكانيات وقدرات والتي لا يمكن مقارنتها بواقعنا الراهن في اليمن.

¹ - مقال صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان " حول وباء كورونا كوفيد 19 : نشر بتاريخ 23 مارس، شوهده بتاريخ 26 مارس 2020م،

رابط المقال :

<https://blogs.imf.org/2020/03/23/covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock/>

تداعيات الوباء على الاقتصاد:

بدأت تداعيات الوباء تلقي بظلالها على الوضع في اليمن من خلال شحة في المخزون السلعي من المواد الأساسية وتأخير في وصول البضائع لاسيما وأن اليمن يعتمد بصورة رئيسية على استيراد احتياجاته من الخارج، كما ستؤدي إجراءات الحجر المنزلي وحظر التجوال وبعض القيود والإجراءات المطلوبة لمواجهة الوباء إلى مزيد من الركود الاقتصادي وفقدان كثير من الموظفين والعاملين في المنشآت الخدمية والصناعية والتجارية أعمالهم.

ويجد المتتبع للتداعيات السلبية للوباء صعوبة في حصرها خلال المرحلة الراهنة إذ أننا ما نزال في بداية المشهد كما أن الضعف والانقسامات الحاصلة في الهياكل والمؤسسات الرسمية اليمنية تضاعف من التبعات المأساوية للوباء على المواطنين لكننا سنحاول التركيز على أبرزها خلال المرحلة الراهنة:

1. انخفاض المخزون السلعي والتمويلي:

من المؤكد أن تفشي فيروس كورونا المستجد أدى إلى حالة شلل في الاقتصاد العالمي وتباطؤ كبير في حركة الإنتاج والتصدير لذا فإنه الدول المعتمدة على معظم استهلاكها من الخارج كاليمن ستكون أولى الدول المتضررة من ذلك.

ووفقا لبيانات وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة للإشراف على السلع المتجهة إلى اليمن (UNVIM) فإن هناك نقصا ملحوظا في الكميات المستوردة من المشتقات النفطية وكذا المواد الأساسية في شهر فبراير حيث انخفضت الكميات المفرغة في موانئ الحديدة والصليف والتي تخضع لرقابة اللجنة بنحو 71000 طن مقارنة بشهر ديسمبر 2019، وانخفضت الكميات المفرغة من المشتقات النفطية بنحو 54000 طنا.

كما أن تراجع عمليات فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع الأساسية خلال الأشهر القليلة الماضية سيؤدي حتما إلى إشكالية كبيرة في المخزون السلعي وتغطية الاحتياج المحلي للأشهر المقبلة. لذا فإن اليمن بحاجة إلى إجراءات سريعة لتجاوز التداعيات السلبية من خلال توفير السيولة من العملة الصعبة وزيادة مستوى فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع الأساسية.

2. تراجع أسعار النفط:

كما أن تراجع أسعار النفط العالمي بنسبة تفوق ٥٨ بالمئة والذي انخفض إلى ما بين ٢٥ - ٢٠ دولار للبرميل الواحد في الوقت الراهن ستلقي بظلالها على العجز في الإيرادات الحكومية التي كانت تخطط لتصدير ٣٠ مليون برميل خلال العام ٢٠٢٠ وبالتالي سيرتفع مستوى العجز في الموازنة ويؤثر بصورة سلبية على ميزان المدفوعات.

3. تراجع تحويلات المغتربين:

ويتوقع أن تنعكس الازمة العالمية بسبب فيروس كورونا على تحويلات المغتربين اليمنيين، إذ تشكل تحويلات المغتربين اليمنيين نسبة مهمة من موارد اليمن من النقد الأجنبي ونتيجة للركود الاقتصادي الذي أصيبت بها كثير من دول الاغتراب بالنسبة للمواطنين اليمنيين وأهمها المملكة العربية السعودية سيؤدي إلى انخفاض في تحويلات المغتربين اليمنيين قد تصل إلى 60-70 بالمئة.

4. خفض المساعدات المقدمة لليمن:

وتتزامن الحالة الصعبة التي يواجهها الاقتصاد اليمني حالياً مع التوجهات الجديدة للأمم المتحدة لخفض مستوى المساعدات المقدمة نظراً لأن المانحين وعمال الإغاثة يؤكدون " أنه لم يعد بإمكانهم ضمان وصول مساعدات الغذاء الموجهة لملايين الأشخاص لمستحقيها، وأن مناخ العمل في شمال اليمن تراجع بدرجة كبيرة في الأشهر القليلة الماضية حتى أن العاملين في القطاع الإنساني لم يعد باستطاعتهم إدارة المخاطر المتعلقة بتوصيل المساعدات بالكميات الراهنة"². وسيكون لهذا التوجه تبعات كبيرة ليس على الوضع الإنساني فقط حيث تعتمد مئات الآلاف من الأسر اليمنية على المساعدات بل ستنعكس تبعاته السلبية على مخزون اليمن من العملة الصعبة وهو الامر الذي سيؤدي إلى اضطراب في سعر الصرف وبالتالي تصاعد في أسعار السلع والخدمات في البلاد.

² - خفض المساعدات لليمن تحت قيادة الحوثيين، وكالة رويترز للانباء، تاريخ 6 فبراير 2020، شوهده بتاريخ 1 ابريل 2020م، الرابط :

<https://ara.reuters.com/article/idARAKBN2001V1>

5. خسائر قطاع السياحة والخدمات:

يعد قطاع السياحة والسفر والخدمات المرتبطة بها أحد أبرز القطاعات الاقتصادية المتأثرة بتداعيات فيروس كورونا، ورغم ضعف الحركة السياحية بين اليمن والخارج جراء الحرب الدائرة في اليمن منذ خمسة أعوام إلا أن تبعات إغلاق الحدود ووقف التأشيرات " تأشيرات العمل، العمرة، الزيارة " وتراجع حركة التنقل بين المدن أدت إلى خسائر كبيرة في قطاع السياحة والخدمات المرتبطة بها كالفنادق والمطاعم وشركات النقل.

وقد قامت العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا الجانب بمنح موظفيها إجازات بدون مرتب في تواجده الكثير منها صعوبات متزايدة مع استمرار الازمة الراهنة.

إن هذه المرحلة الصعبة تتطلب بذل كل الجهود والتحلي بالمسئولية الكاملة من كل الأطراف والعمل على امتصاص الصدمة والتخفيف من تبعاته من خلال سلسلة من السياسات والقرارات التي تعالج الازمة بشمولية وتنظر للازمة من زاوية وطنية ومراعاة لمصالح المواطنين والحفاظ على حياتهم في المقام الاول.

وقد سارعت معظم الحكومات لحماية شعوبها من التأثير الاقتصادي لهذه الازمة الصحية العالمية، لذا من ينبغي حماية الأشد تضررا من الوقوع ضحية الإفلاس أو فقدان مصدر الدخل بلا ذنب اقترفوه. فصاحب المطعم أو أو المعمل أو الموظفون في المصانع أو الشركات التي تغلق أبوابها بسبب الحجر الصحي بحاجة إلى الدعم والمساندة لتجاوز الازمة.

خطوات لمواجهة تداعيات الازمة:

وتتمثل الاولوية الملحة في هذه المرحلة تحلي جميع الأطراف في اليمن بالمسئولية والقيام بوقف فوري لكافة العمليات العسكرية في كل الجبهات دون قيد او شرط وبحيث تتضافر جهود كل اليمنيين في التصدي لهذه الوباء الخطير والعمل وفق آلية موحدة والتنسيق مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص في احتواء الكارثة.

ولذا فإن العمل في هذا الجانب يتطلب مجموعة من المسارات لابد ان تستوعبها كافة الجهات المعنية في الداخل والخارج، لذا يشكل توزيع المسئوليات على الأطراف المعنية للتخفيف من تداعيات الوباء أمرا بالغ الاهمية في اللحظة الراهنة واتباع خارطة طريقة واضحة للحد من التداعيات الاقتصادية للوباء والتي لا تقل خطرا عن الكارثة الصحية في الأرواح.

وتتوزع المسئوليات من وجهة نظر الفريق كالتالي:

• مسئولية السلطات الرسمية:

➤ تشكيل كيان موحد لإدارة الازمة من قبل عدن وصنعاء وبحيث يكون الفريق مخولا باتخاذ قرارات حاسمة والعمل بصورة مشتركة في الحد من تداعيات الوباء على الشعب اليمني وتجنبيه الكارثة.

➤ إصدار حزمة من السياسات الاقتصادية التي تسعى للتخفيف من التبعات الاقتصادية الخطيرة للوباء وتمثل في التالي:

- إلغاء قرار عدم التعامل مع الإصدار النقدي الجديد من العملة اليمنية مع التوقف التام عن طباعة اية عملات جديدة.
- سرعة صرف المرتبات للموظفين اليمنيين من قبل الحكومة اليمنية في كافة مناطق اليمن وذلك لمواجهة تداعيات الوباء.
- تسهيل إجراءات استيراد المواد الغذائية والاستهلاكية عبر الموانئ اليمنية وضمان انسيابية دخول السلع مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان سلامتها وجودتها وذلك من خلال تسريع إجراءات

التخليص الجمركي ومناولة البضائع في الموانئ اليمنية والمنافذ الجمركية.

- ضخ كميات نقدية من العملة المحلية الريال والعملات الأجنبية للبنوك لمواجهة تداعيات الركود الاقتصادي ومساعدة المواطنين للحصول على قروض ميسرة وإلغاء أسعار الفائدة على القروض المقدمة للمواطنين لمواجهة تداعيات الازمة الراهنة، وبحيث يتولى البنك المركزي والبنوك المحلية والمنظمات الدولية الداعمة الاسهام في دعم هذا الجانب.
- العمل على اتخاذ قرارات توفير الائتمان المدعوم للشركات وتسهيل الاجراءات من أجل توفير المعدات الصحية والأنشطة الحيوية الأخرى التي تدخل في نطاق الاستجابة لتفشي الوباء.
- تعليق الرسوم الضريبية والجمركية على السلع الأساسية وذلك من أجل تسهيل وصولها بأقل الأسعار الممكنة للمواطنين.
- الغاء كافة الرسوم والاتاوات المفروضة في الطرقات وبين المدن والسماح للسلع الاستهلاكية الأساسية بالعبور بسلاسة ودون اية معوقات.
- تسهيل عمليات الاغاثة الانسانية للأفراد والمؤسسات التي تقوم بها المنظمات الدولية والمحلية العاملة في الجانب الاغاثي والإنساني وتوسيع برامج المساعدات النقدية والعينية المقدمة للأسر اليمنية الفقيرة وإضافة المتضررين من الازمة .
- تخصيص دعم مالي مباشر للشركات والمؤسسات المتضررة من الجائحة على شكل قروض ميسرة من أجل مواجهة الخسائر التي ستعرض لها تلك الشركات والمؤسسات وذلك بالتنسيق والشراكة مع المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة ضمن حزمة الاجراءات التي تقوم بها الدول والمنظمات للتخفيف من تداعيات وباء كورونا على الدول في العالم.

- اتخاذ تدابير عاجلة لدعم الفئات الضعيفة في المجتمع من خلال صرف مستحقات الرعاية الاجتماعية وتقديم تحويلات نقدية للأسر الأكثر احتياجاً.
- توجيه الدعم المالي المباشر للأسر الأكثر تضرراً من الازمة.
- سرعة تحسين خدمات الانترنت من خلال الاستفادة من الكابل البحري (عدن – جيبوتي) ومن الكابل البحري الجديد AEE1 المتواجد في عدن والذي يحتوي على ساعات كبيرة تساوي أضعاف ما هو متاح حالياً وكذلك السماح بتركيب تفرعة الكابل SMW5 في مدينة الحديدة مما سيسمح بتقديم خدمة إنترنت بسرعات عالية عالي بحيث تلي احتياجات المواطنين والشركات في الوقت الراهن، وبحيث تقوم الوزارة في صنعاء وشركات الاتصالات بالترتيبات اللازمة لتوزيع وتحسين خدمات الإنترنت لجميع المحافظات دون أي استثناء.
- إنشاء فريق عمل تنسيقي / تشاوري مشترك مع القطاع الخاص لمواكبة التحديات ووضع المعالجات السريعة لتجاوزها.

• مسؤولية المنظمات الدولية والدول الداعمة لليمن:

- القيام بجهود فعلية وجادة من أجل إيجاد كيان مشترك في عدن وصنعاء لإدارة الازمة وتداعياتها الاقتصادية بالشراكة مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- أن تتولى المنظمات الدولية الداعمة مسؤوليتها في إنقاذ الشعب اليمني من الوباء من خلال تقديم الدعم لاستيراد كافة الأدوات الوقائية والأجهزة والأدوية اللازمة لمكافحة الوباء.
- تقديم الدعم المالي والفني المباشر للسلطات اليمنية لمواجهة تحديات استيراد السلع والمواد الغذائية الأساسية ونفقات المرتبات للموظفين المدنيين ومساعدة الافراد والمؤسسات المتضررة من الوباء.

- تقديم دعم مالي مباشر للفئات الفقيرة والمتضررة وذلك عبر اليات وطرق آمنة تضمن وصولها بشفافية ومسئولية.

• مسؤولية القطاع الخاص:

هناك العديد من المسؤوليات التي على القطاع الخاص القيام بها في مواجهة تداعيات الوباء وتتمثل في التالي:

- التحلي بأعلى درجات المسؤولية من خلال توفير السلع والبضائع للمواطنين وبأقل الأسعار الممكنة.
- عدم احتكار السلع أو رفع أسعارها والاكتفاء بهامش محدود من الربح خلال المرحلة الراهنة.
- تحمل القطاع الخاص مسؤولية في رعاية والاهتمام بالموظفين والعاملين في القطاع الخاص ودعمهم لمواجهة تداعيات الوباء.
- اتباع إرشادات وقواعد السلامة للوقاية من تفشي الوباء سواء للعاملين في إطار القطاع الخاص وكذلك من خلال ضمان عدم نقل الفيروس عبر البضائع والمنتجات المختلفة.
- حشد منظمات القطاع الخاص المختلفة في المحافظات والمدن (الغرف التجارية وغيرها) والعمل مع المبادرات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة للقيام بأدوار إيجابية سواء في الجانب الصحي/الوبائي أو الإغاثي أو الاجتماعي.

صادر عن فريق الإصلاحات الاقتصادية:

فريق الإصلاحات الاقتصادية مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص بالإضافة إلى خبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص من الاسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.

ولعب الفريق منذ تأسيسه دورا مهما في تصويب السياسات الاقتصادية في اليمن من خلال تقديم العديد من الرؤى والمقترحات لصناع القرار اليمني الهادفة إلى تعزيز الإصلاحات الاقتصادية.

WWW.Yemenief.org

Yemenief@gmail.com